المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

الميثاق الوطني للاتمركز الإداري
رافعة لورش الجهوية المتقدمة

عرض مضامين المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري

الرباط، 14 **فبراير** 2019

محتوى العرض

1. مرجعيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري
2. مفهوم اللاتمركز الإداري
3. التقسيم الإداري للمملكة وإحصائيات حول الهياكل الإدارية
4. مرتكزات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري
5. أهداف ميثاق اللاتمركز الإداري
6. المبادئ المرجعية لميثاق اللاتمركز الإداري
7. محاور تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري
8. مهام المصالح اللاممركزة
9. علاقات الإدارات المركزية بالمصالح اللاممركزة
10. علاقات الإدارات المركزية بالجماعات الترابية
11. والي الجهة ممثل السلطة المركزية على مستوى الجهة وفاعل محوري لتنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة
12. وحدات الدعم والمساندة بجانب والي الجهة
13. تنظيم الإدارة اللاممركزة وآليات التتبع المحدثة
14. خارطة الطريق لتنفيذ ورش اللاتمركز الإداري
15. التصاميم المديرية للاتمركز الإداري
16. آجال التنفيذ

مرجعيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري

الإرادة الملكية

الخطاب الملكي السامي إلى الحكومة بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2018

"...فإنه يتعين، على الخصوص، العمل على إنجاح ثلاث أوراش أساسية أولها إصدار ميثاق اللاتمركز الإداري، داخل أجل لا يتعدى نهاية شهر أكتوبر المقبل، بما يتيح للمسؤولين المحليين، اتخاذ القرارات، وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في انسجام وتكامل مع الجهوية المتقدمة"

- "... عرض رئيس الحكومة أمام جلالة الملك حفظه الله، للتوجهات العامة لسياسة الدولة في مجال اللاتمركز الإداري وآليات تفعيلها خلال المجلس الوزاري بتاريخ 20 غشت 2018
- مصادقة مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 25 أكتوبر 2018 على المرسوم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري

الإطار المرجعي

- الدستور الجديد 2011 :
  - بوء الجهة مستوى الصدارة في العلاقات بين مختلف الفاعلين المحليين، وجعلها فضاء للحوار والتشاور ولإعداد برامج التنمية وتتبعها، ووعيا بأن اتساع مجال الصلاحيات المخولة للجماعات الترابية بمقتضى القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، لاسيما على المستوى الجهوي، وأهمية الموارد البشرية والمالية التي وضعت رهن إشارتها

- أحكام القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، ولاسيما تلك الخاصة بعلاقات هذه الجماعات مع مصالح الدولة

- التقارير والدراسات :
  - التقارير والدراسات التشخيصية للوضعية الحالية للاتمركز الإداري
  - تقرير اللجنة الاستشارية للجهوية حول الجهوية المتقدمة
  - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية
  - الدراسات المنجزة حول بعض التجارب والممارسات الفضلى في مجال اللاتمركز الإداري في عدد من الدول المقارنة

مفهوم اللاتمركز الإداري

يعتبر اللاتمركز الإداري لمصالح الدولة تنظيما إداريا مواكبا للتنظيم الترابي اللامركزي للمملكة القائم على الجهوية المتقدمة، وأداة رئيسية لتفعيل السياسة العامة للدولة على المستوى الترابي، قوامه نقل السلط والوسائل، وتخويل الاعتمادات لفائدة المصالح اللاممركزة على المستوى الترابي، من أجل تمكينها من القيام بالمهام المنوطة بها، واتخاذ المبادرة تحقيقا للفعالية والنجاعة.

التقسيم الإداري للمملكة

وإحصائيات حول الهياكل الإدارية

التقسيم الإداري للمملكة

12 جهة 75 عمالة/إقليم

احصائيات حول الهياكل الإدارية : دجنبر 2018

البنيات الإدارية			العدد
الكتابة العامة			35
المفتشية العامة			32
المديريات العامة (مديريات عامة/إدارات عامة/خزينة المملكة)			16
المديريات المركزية			276
الأقسام	المركزية	992	2588
	اللاممركزة	1596	
المصالح	المركزية	2859	7864
	اللاممركزة	5005	

احصائيات

البنيات الإدارية	العدد	النسبة
الهياكل المركزية	4210	39%
الهياكل اللاممركزة	6601	61%
المجموع	10811	100%

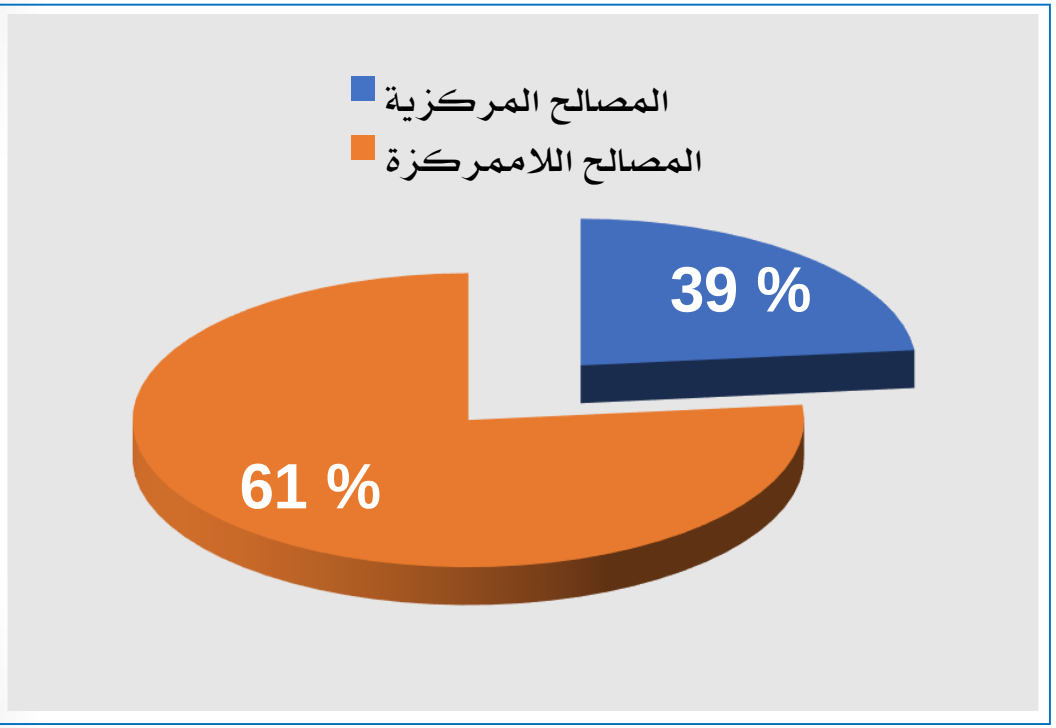

مرتكزات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري

- **الجهة باعتبارها الفضاء الترابي الملائم لتنفيذ توجهات الدولة** المتعلقة باللاتمركز الإداري، بالنظر لما تتبوأه من مكانة الصدارة في التنظيم الإداري للمملكة، وبما يجعلها مستوى بينيا وحلقة مفصلية لتأطير العلاقة بين الإدارات المركزية للدولة وبين تمثيلياتها على المستوى الترابي

- **الدور المحوري لوالي الجهة**، باعتباره ممثلا للسلطة المركزية على مستوى الجهة، وفاعلا محوريا لتنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة، وللسهر، تحت سلطة الوزراء المعنيين، على حسن سيرها ومراقبتها، ولتحقيق التقائية السياسات والبرامج والمشاريع العمومية على مستوى الجهة وتتبع تنفيذها، بما يضمن نجاعتها وتحقيق الأهداف التنموية المبررة لاتخاذها

أهداف ميثاق اللاتمركز الإداري

1. مواكبة التنظيم الترابي اللامركزي للمملكة، القائم على الجهوية المتقدمة، والعمل على ضمان نجاعته وفعاليته، مع تعزيز آليات التكامل والتعاون والشراكة بين المصالح اللاممركزة للدولة والهيآت اللامركزية، ولا سيما منها الجماعات الترابية

2. التوطين الترابي للسياسات العمومية من خلال أخذ الخصوصيات الجهوية والإقليمية بعين الاعتبار في إعداد هذه السياسات وتنفيذها وتقييمها، مع ضمان التقائيتها وتجانسها وتكاملها على مستوى الجهة وعلى مستوى العمالة أو الإقليم، وتحقيق التعاضد في وسائل تنفيذها

3. تقريب الخدمات العمومية التي تقدمها الدولة إلى المرتفقين، أشخاصا ذاتيين كانوا أو اعتباريين، وتحسين جودتها، وتأمين استمراريتها

المبادئ المرجعية لميثاق اللاتمركز الإداري

الإنصاف في تغطية التراب الوطني من خلال ضمان التوزيع الجغرافي المتكافئ لمصالح الدولة اللاممركزة

تخويل الجهة مكانة الصدارة في التنظيم الإداري الترابي وجعلها المستوى البيني في تنظيم العلاقة بين المستوى المركزي وباقي المستويات الترابية

التفريع في توزيع المهام وتحديد الاختصاصات بين الإدارات المركزية والمصالح اللاممركزة التابعة لها

وحدة عمل المصالح اللاممركزة للدولة، ضمانا للنجاعة والفعالية، وتحقيقا للالتقائية والتكامل في الاختصاصات الموكولة إليها، مع ربط المسؤولية بالمحاسبة في تقييم أدائها

تكريس الدور المحوري لوالي الجهة في تنسيق عمل المصالح اللاممركزة للدولة، والسهر على حسن سيرها، ومراقبتها، وتوخي الفعالية والنجاعة في أداء مهامها

اقتران نقل الاختصاصات إلى المصالح اللاممركزة بتخصيص موارد مالية وبشرية لتمكينها من الاضطلاع بالمهام والصلاحيات المخولة لها

تقريب الخدمات العمومية من المرتفقين والارتقاء بها وضمان جودتها واستمرارية تقديمها

إعادة انتشار الموظفين بين الإدارات المركزية والمصالح اللاممركزة من خلال تشجيع الحركية الإدارية

محاور تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري

أولا: اعتماد هندسة جديدة لتوزيع الاختصاصات بين المستوى المركزي وباقي المستويات الترابية للإدارة استنادا إلى مبدإ التفريع، بحيث لا يعهد إلى الإدارات المركزية إلا بالمهام التي تكتسي، بموجب النصوص الجاري بها العمل، طابعا وطنيا أو تلك التي يتعذر إنجازها من قبل المصالح اللاممركزة

ثانيا: تعزيز فعالية ونجاعة عمل المصالح اللاممركزة من خلال اعتبار إحداث التمثيليات الإدارية المشتركة بين قطاعين وزاريين أو أكثر على المستوى الجهوي وعلى مستوى العمالة أو الإقليم، أولوية في سياسة اللاتمركز الإداري، وذلك بغاية :

- تحقيق وحدة عمل مصالح الدولة على المستوى الجهوي أو الإقليمي، وتحسين فعالية أدائها، والارتقاء بجودة الخدمات العمومية التي تقدمها،
- ترشيد النفقات العمومية من خلال اعتماد مبدإ التعاضد في الوسائل المادية والبشرية وتقاسمهما بين التمثيليات المشتركة المذكورة

مع اعتبار رؤساء التمثيليات الإدارية القطاعية أو المشتركة على المستوى الجهوي (يعينون بموجب مرسوم) سلطة رئاسية بالنسبة لرؤساء التمثيليات الإدارية القطاعية أو المشتركة التابعة لهم على مستوى العمالة أو الإقليم (يعينون بموجب قرار)

محاور تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري

ثالثا: تحديد العلاقات المؤسساتية والوظيفية بين الإدارات المركزية والمصالح اللاممركزة، وبين والي الجهة وعامل العمالة والإقليم مع هذه الإدارات والمصالح اللاممركزة، وعلاقة هذه الأخيرة بالجماعات الترابية، من أجل:

- تمكين المصالح اللاممركزة من ممارسة صلاحيات تتيح لها اتخاذ المبادرة في تفعيل السياسات العمومية القطاعية المكلفة بتنفيذها، وابتداع الحلول الكفيلة بتجويد الخدمات العمومية التي تقدمها للمرتفقين
- توجيه المصالح اللاممركزة في ممارسة أنشطتها ومواكبتها وتتبعها ودعمها، وتقييم أدائها
- قيام المصالح اللاممركزة، تحت سلطة السلطات الحكومية المعنية، وتحت إشراف والي الجهة وعامل العمالة أو الإقليم بتقديم كل أشكال الدعم والمساعدة لفائدة الجماعات الترابية
- العمل على إرساء أسس شراكة فاعلة، ولاسيما عن طريق إبرام اتفاقيات أو عقود باسم الدولة، مع التقيد بالتوجهات العامة للدولة وبرامج التنمية الجهوية المعتمدة

محاور تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري

رابعا: إحداث آلية لتنزيل سياسة اللاتمركز الإداري من خلال وضع تصاميم مديرية مرجعية للاتمركز الإداري خاصة بكل قطاع وزاري يهم المصالح اللاممركزة التابعة لها.

- ويعتبر التصميم المديري للاتمركز الإداري وثيقة مرجعية لتنفيذ سياسة اللاتمركز الإداري داخل قطاع معين، ترمي إلى تحديد الاختصاصات التي سيتم نقلها إلى المصالح اللاممركزة، مصحوبة بالموارد البشرية والمالية، وكذا الإمكانيات والوسائل المادية الضرورية لتنفيذها، والمتوقع إنجازها داخل أجل زمني محدد".

- تحديد ثلاث سنوات كأجل أقصى لتنفيذ هذه التصاميم المديرية، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ التدرج في التنزيل، بما يوائم بين المقترحات المقدمة وواقعية التنفيذ في إطار تعاقدي بين القطاعات الوزارية وولاة الجهات ورؤساء التمثيليات الإدارية الجهوية المعنية.

مهام المصالح اللاممركزة

المستوى المركزي

إعداد السياسات والبرامج العمومية ومشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، التنشيط، المواكبة، توفير الإمكانيات، التوجيه والتقييم والمراقبة

المستوى الجهوي

السهر على تدبير المرافق العمومية الجهوية التابعة للدولة، وتنفيذ السياسات العمومية، والإسهام في إعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع العمومية المبرمجة على صعيد الجهة

تقديم كل أشكال الدعم والمساعدة التقنية لفائدة الجماعات الترابية وهيآتها والمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الاختصاص الترابي وكل هيئة من الهيئات المكلفة بتدبير مرفق عمومي

مواكبة الجماعات الترابية وهيئاتها في ممارسة الاختصاصات الموكولة إليها، ولاسيما في إنجاز برامجها ومشاريعها الاستثمارية وتمكينها من كل أشكال المساعدة اللازمة

المستوى الإقليمي

- تنفيذ السياسة الحكومية والتوجيهات والقرارات الصادرة عن السلطات الحكومية التابعة لها
- مواكبة الجماعات الترابية (الدعم والمساعدة التقنية)

- **مبدأ التفريع :**

نقل الاختصاصات إلى المستوى الملائم (الفصل 140 من الدستور)

«يعهد للإدارات المركزية بممارسة المهام ذات الطابع الوطني أو تلك التي لا يمكن تفويض ممارستها للمصالح اللاممركزة بحكم القانون»

صدارة المستوى الجهوي

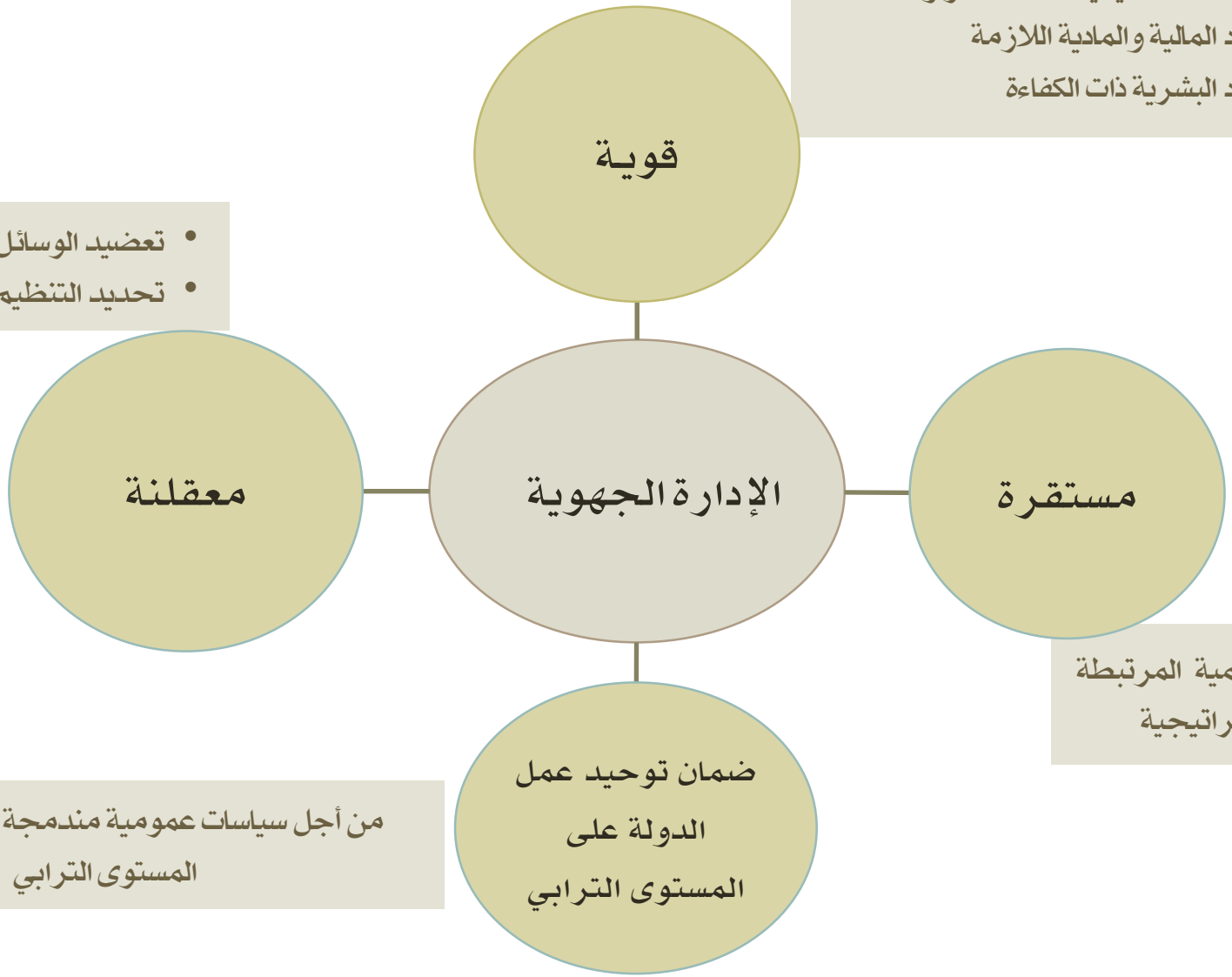

- اختصاصات حقيقية لاتخاذ القرار
- الموارد المالية والمادية اللازمة
- الموارد البشرية ذات الكفاءة

- تعضيد الوسائل والإمكانيات
- تحديد التنظيم الملائم للإدارات الجهوية

مستقرة وبعيدة عن التعديلات التنظيمية المرتبطة بتغيير الخيارات السياسية الاستراتيجية

من أجل سياسات عمومية مندمجة ومتجانسة على المستوى الترابي

المصالح اللاممركزة للدولة على المستوى الجهوي

تتولى المصالح اللاممركزة للدولة على المستوى الجهوي مهمة السهر على تدبير المرافق العمومية الجهوية التابعة للدولة، وتنفيذ السياسات العمومية، والإسهام في إعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع العمومية المبرمجة على صعيد الجهة.

يحدد الإطار العام لاختصاصات هذه المصالح في المهام التالية :

- السهر على التفعيل الأمثل لتوجيهات وقرارات السلطات الحكومية الهادفة إلى تنفيذ السياسة الحكومية المتعلقة بالقطاعات الوزارية التابعة لها
- السهر على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية المعتمدة من قبل الدولة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية
- السهر على إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع العمومية المبرمجة على مستوى الجهة، في حدود الاختصاصات الموكولة لها
- تأمين جودة الخدمات العمومية التي تقدمها المرافق العمومية المكلفة بتدبيرها، والعمل على ضمان استمراريتها
- الإسهام في إعداد التصاميم المديرية للاتمركز الإداري المتعلقة بها، والعمل على تنفيذها طبقا للبرمجة الزمنية
- تأطير وتوجيه عمل المصالح اللاممركزة الإقليمية التابعة لها، وضمان حسن سيرها، ومراقبة أنشطتها
- تقديم كل مقترح أو مبادرة من شأنها تطوير الأداء، وتفعيل السياسات العمومية على المستوى الجهوي، والعمل من أجل ضمان التقائيتها وتجانسها وتناسقها
- تقديم مقترحات البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات المتعلقة بها ورفعها إلى السلطات الحكومية التابعة لها
- السهر على إعداد وتنفيذ الاتفاقيات والعقود المبرمة من أجل إنجاز المشاريع والبرامج العمومية على مستوى الجهة وتتبعها
- اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بضمان تعاضد الوسائل المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارتها
- إعداد مشاريع تقارير نجاعة الأداء المتعلقة بمختلف المصالح التابعة لها على مستوى الجهة

المصالح اللاممركزة للدولة على المستوى الإقليمي

تضطلع المصالح اللاممركزة للدولة على المستوى الإقليمي، بالمهام التالية :

- ممارسة الاختصاصات المسندة إليها بموجب النصوص الجاري بها العمل، فيما يخص الأنشطة والخدمات التي تقدمها المرافق العمومية المكلفة بتدبيرها

- تنفيذ التوجيهات والقرارات الصادرة عن السلطات الحكومية التابعة لها، والمبلغة إليها عن طريق رؤساء التمثيليات الإدارية الجهوية

- إنجاز البرامج والمشاريع المبرمجة على صعيد العمالة أو الإقليم في نطاق الاختصاصات الموكولة لها

علاقات الإدارات المركزية بالمصالح اللاممركزة

- تكلف المصالح اللاممركزة للدولة بتنفيذ البرامج والمشاريع المندرجة ضمن السياسات العمومية للدولة أو إحدى هيئاتها، وفق أهداف وإجراءات وآجال محددة، وذلك تحت إشراف والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم، حسب الحالة، الذي يتولى تنسيق التنفيذ تحت سلطة الوزراء المعنيين.
- تكون هذه البرامج والمشاريع المذكورة موضوع اتفاقيات أو عقود تبرم بين الأطراف المعنية.
- تحال وجوبا مشاريع الاتفاقيات والعقود المذكورة على اللجنة الجهوية للتنسيق أو اللجنة التقنية، حسب الحالة، قصد إبداء الرأي في شأنها، قبل الشروع في تنفيذها.
- يتعين على السلطات الحكومية، بتنسيق مع والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم، اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل توجيه المصالح اللاممركزة التابعة لها في ممارسة أنشطتها ومواكبتها وتتبعها ودعمها.
- كما يتعين عليها أن تقوم، بصفة منتظمة، بتقييم أداء هذه المصالح، للتأكد بصفة خاصة بمدى تقيدها بالأهداف والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق، وكذا بالالتزامات المضمنة في التصاميم المديرية.

علاقات الإدارات المركزية بالمصالح اللاممركزة

- تضع السلطات الحكومية، في حدود الصلاحيات المسندة إليها، برامج للتكوين والتكوين المستمر قصد تنمية قدرات الأطر العاملة بالمصالح اللاممركزة على مستوى الجهة وعلى مستوى العمالة أو الإقليم.

- تنظم، كلما أمكن ذلك، مباريات موحدة لتوظيف الأطر المشتركة بين القطاعات الوزارية المعنية للعمل بالمصالح اللاممركزة التابعة لها.

علاقات المصالح اللاممركزة بالجماعات الترابية

لمواكبة التنظيم الترابي اللامركزي للمملكة، تتولى المصالح اللاممركزة، تحت سلطة السلطات الحكومية المعنية، وتحت إشراف والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم، ممارسة المهام التالية :

- تقديم كل أشكال الدعم والمساعدة لفائدة الجماعات الترابية وهيئاتها والمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الاختصاص الترابي وكل هيئة من الهيئات المكلفة بتدبير مرفق عمومي
- العمل على إرساء أسس شراكة فاعلة مع الجماعات الترابية وهيئاتها والمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الاختصاص الترابي في مختلف المجالات، ولاسيما عن طريق إبرام اتفاقيات أو عقود باسم الدولة، بناء على تفويض خاص، مع التقيد بالتوجهات العامة للدولة وبرامج التنمية الجهوية المعتمدة
- المساهمة في تنمية قدرات الجماعات الترابية وهيئاتها
- مواكبة الجماعات الترابية وهيئاتها في ممارسة الاختصاصات الموكولة إليها، ولاسيما في إنجاز برامجها ومشاريعها الاستثمارية وتمكينها من كل أشكال المساعدة اللازمة
- تعزيز آليات الحوار والتشاور مع كافة المتدخلين على مستوى الجهة وعلى مستوى العمالة أو الإقليم

والي الجهة ممثل السلطة المركزية : فاعل محوري لتنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة

- يقوم الولاة/العمال، تحت سلطة الوزراء المعنيين، بتنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة ويسهرون على حسن سيرها (المادة 145 من الدستور)

- يعهد إلى الولاة/العمال، كل في دائرة اختصاصه، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ المصالح اللاممركزة للدولة لمهامها وللالتزامات الملقاة على عاتقها، وقيامها بإنجاز البرامج والمشاريع المذكورة.

- يعهد إلى الولاة/العمال، كل في دائرة اختصاصه، اتخاذ جميع التدابير المناسبة واللازمة لضمان مواكبة المصالح اللاممركزة للدولة للجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها في إنجاز برامجها ومشاريعها التنموية

- يشرف الولاة والعمال على تحضير البرامج والمشاريع المقررة من قبل السلطات العمومية أو تلك التي كانت موضوع اتفاقيات أو عقود مع هيئات أخرى، ويسهرون على ضمان التقائيتها وانسجامها وتناسقها

وحدات الدعم والمساندة بجانب والي الجهة

اللجنة الجهوية للتنسيق :

- إطار تشاوري للسهر على انسجام ووحدة عمل المصالح اللاممركزة، وإبداء الرأي بشأن مقترحات البرامج العمومية للدولة على المستوى الجهوي، وكذا تقديم الاقتراحات بخصوص تعزيز اللاتمركز الإداري والرفع من نجاعة وفعالية المصالح اللاممركزة

الكتابة العامة للشؤون الجهوية :

- بنية إدارية، يشرف عليها كاتب عام للشؤون الجهوية، تقوم بمساعدة والي الجهة في ممارسة الاختصاصات الموكولة إليه في مجال تنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة للدولة التي تمارس مهامها على مستوى الجهة
- تحضير اجتماعات اللجنة الجهوية للتنسيق والسهر على تنظيمها، وتنسيق أشغالها، وإعداد محاضرها
- إعداد تقارير دورية، ترفع إلى اللجنة الجهوية للتنسيق، حول حصيلة تنفيذ السياسات العمومية والقطاعية على مستوى الجهة، بتنسيق وثيق مع مصالح الدولة اللاممركزة والمؤسسات والهيئات العاملة بالجهة

تنظيم الإدارة اللاممركزة

يتمحور اللاتمركز الإداري حول ثلاث مستويات لتنزيل مشروع اللاتمركز :

- العتبة الأولى : لاتمركز عمودي مع إعطاء الأولوية للمستوى الجهوي
- العتبة الثانية : لاتمركز أفقي يعتمد على تجميع الوحدات الإدارية المتقاربة
- العتبة الثالثة : لاتمركز أفقي حول مؤسسة الوالي مدعوما بهيآت تدبيرية أفقية

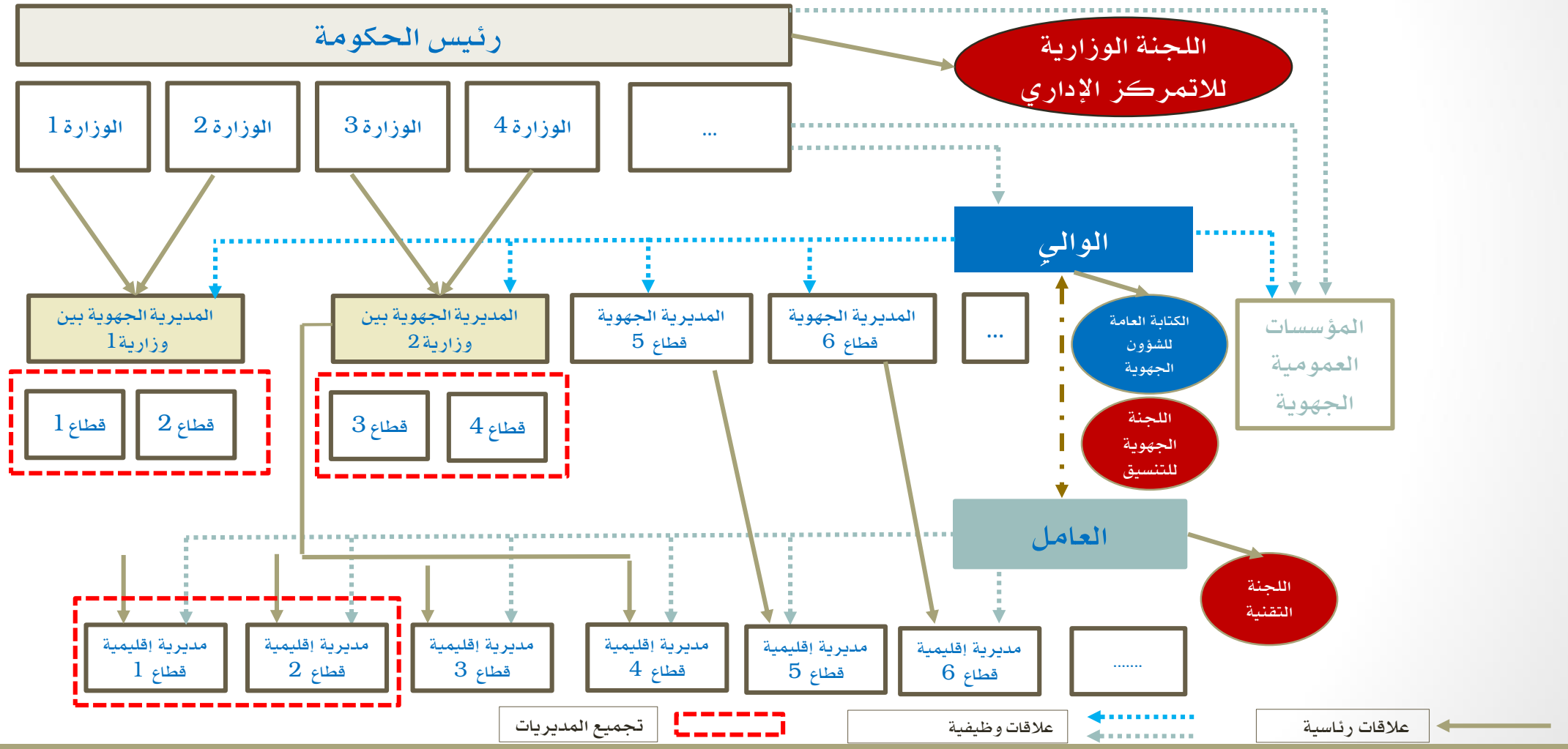

اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري

بعد استراتيجي

السيد رئيس الحكومة

اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري
(CID)

- السلطة الحكومية المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية
- السلطة الحكومية المكلفة بالمالية
- الأمين العام للحكومة
- السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية
- كل سلطة حكومية أخرى معنية بالقضايا والنقط المدرجة في جدول أعمال اللجنة

أربعة اجتماعات في السنة

المهام

تناط بها مهمة اقتراح التدابير اللازمة لتنفيذ التوجهات العامة لسياسة الدولة في مجال اللاتمركز الإداري، والسهر على تتبع تنفيذها، وتقييم نتائجها

تتولى، على وجه الخصوص، القيام بالمهام التالية :

- اقتراح إحداث تمثيليات إدارية مشتركة بين قطاعين وزاريين أو أكثر على المستوى الجهوي وعلى مستوى العمالة أو الإقليم
- الدراسة والمصادقة على اقتراحات إحداث التمثيليات الإدارية الجهوية المشتركة المقدمة من طرف السلطات الحكومية المعنية أو من قبل والي الجهة المعني
- اقتراح جميع التدابير الكفيلة بالرفع من فعالية أداء المصالح اللاممركزة للدولة ونجاعتها
- المصادقة على مشاريع التصاميم المديرية للاتمركز الإداري
- تقييم سياسة اللاتمركز الإداري ونتائجها، واقتراح كل إجراء من شأنه تطويرها

الكتابة الدائمة للجنة الوزارية

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

المهام

تقوم، على وجه الخصوص، بتحضير اجتماعات اللجنة والسهر على تنظيمها وتنسيق أشغالها وإعداد محاضرها، ومسك مستندات اللجنة وحفظها

اللجنة الجهوية للتنسيق

بعد عملي

السيد والي الجهة

اللجنة الجهوية للتنسيق
(CRC)

بنية إدارية

الكتابة العامة للشؤون الجهوية

السيد الكاتب العام للشؤون الجهوية

- عمال العمالات والأقاليم التابعة لدائرة النفوذ الترابي للجهة
- الكاتب العام للشؤون الجهوية
- رؤساء مصالح الدولة اللاممركزة على مستوى الجهة
- المسؤولون عن المراكز الجهوية للاستثمار
- المسؤولون الجهويون للمؤسسات العمومية المعنية

المهام

1. العمل على انسجام والتقائية ووحدة عمل المصالح اللاممركزة على المستوى الجهوي
2. العمل على تحقيق الانسجام والالتقائية ما بين السياسات والبرامج والمشاريع العمومية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب وبرامج التنمية الجهوية
3. العمل على تأمين استمرارية الخدمات العمومية التي تقدمها المصالح اللاممركزة
4. إبداء الرأي حول مشاريع السياسات والبرامج العمومية للدولة على المستوى الجهوي
5. إبداء الرأي بشأن مقترحات البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات وتقارير نجاعة الأداء القطاعية وكذا المقترحات المعدة على المستوى الجهوي المتعلقة بإعداد مشاريع الميزانيات القطاعية وكذا مخططات الدولة للاستثمار المتلائمة معها، وذلك انسجاما مع التوجهات العامة للدولة بهذا الخصوص
6. إبداء الرأي بشأن مقترحات توزيع الاعتمادات المالية حسب الحاجيات والبرامج الجهوية، وذلك انسجاما مع التوجهات العامة للدولة بهذا الخصوص
7. مواكبة برامج ومشاريع الاستثمار المقررة وأشغال التجهيز المراد إنجازها على المستوى الجهوي، واقتراح التدابير الكفيلة بتذليل كل الصعوبات التي قد تعترض إنجازها
8. تتبع تنفيذ السياسات العمومية والقطاعية على المستوى الجهوي في ضوء تقارير الكتابة العامة للشؤون الجهوية، وإنجاز تقييمات مرحلية لمستوى تنفيذها
9. اقتراح جميع التدابير الكفيلة بتحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة إلى المرتفقين على مستوى الجهة من قبل مصالح الدولة اللاممركزة
10. دراسة وإبداء الرأي في شأن مشاريع الاتفاقيات والعقود
11. إبداء الرأي بشأن عقود برامج ذات الطابع الجهوي التي تربط الدولة بالمؤسسات العمومية وبالجماعات الترابية لاسيما الجهة
12. دراسة كل قضية من القضايا التي يحيلها إليها والي الجهة والتي تندرج في مجال اختصاصها
13. المصادقة على التقرير السنوي لمنجزات اللجنة واقتراحاتها بشأن تعزيز اللاتمركز الإداري والرفع من نجاعة وفعالية أداء المصالح اللاممركزة على المستوى الجهوي

المهام

- أعمال التنسيق والتتبع والمواكبة اللازمة لمساعدة والي الجهة في ممارسة صلاحياته
- تحضير اجتماعات اللجنة والسهر على تنظيمها، وتنسيق أشغالها، وإعداد محاضرها
- إعداد تقارير دورية، ترفع إلى اللجنة، حول حصيلة تنفيذ السياسات العمومية والقطاعية على مستوى الجهة
- إعداد التقرير السنوي للجنة الذي يبعثه والي الجهة بعد المصادقة عليه من طرف اللجنة الجهوية للتنسيق إلى اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري قبل متم شهر مارس من كل سنة

اجتماعات دورية

اجتماع مرة كل شهر

اللجنة التقنية للعمالة أو الإقليم

بعد عملي

السيد عامل العمالة أو الإقليم

اللجنة التقنية للعمالة أو الإقليم
(CTP)

- الكاتب العام للعمالة أو الإقليم
- رؤساء مصالح الدولة اللاممركزة على مستوى العمالة أو الإقليم
- المسؤولون الجهويون للمؤسسات العمومية المعنية

الكتابة الدائمة للجنة التقنية

السيد الكاتب العام للعمالة أو الإقليم

المهام

يقوم، على وجه الخصوص، بتحضير اجتماعات اللجنة التقنية والسهر على تنظيمها، وتنسيق أشغالها، وإعداد محاضرها، ومسك مستنداتها وحفظها

المهام

1. اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة للدولة على مستوى العمالة أو الإقليم، ولتأمين استمرارية الخدمات العمومية التي تقدمها
2. مواكبة برامج ومشاريع الاستثمار المقررة وأشغال التجهيز المراد إنجازها على مستوى العمالة أو الإقليم، واقتراح التدابير الكفيلة بتذليل كل الصعوبات التي قد تعترض إنجازها
3. تتبع تنفيذ السياسات العمومية والقطاعية على مستوى العمالة أو الإقليم
4. إصدار كل توصية من أجل إحداث تمثيليات إدارية على مستوى العمالة أو الإقليم تابعة لقطاع وزاري معين أو مشتركة بين قطاعين وزاريين أو أكثر على مستوى العمالة أو الإقليم
5. اقتراح جميع التدابير الكفيلة بتحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة إلى المرتفقين على مستوى العمالة أو الإقليم
6. إبداء الرأي في شأن مشاريع الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالبرامج والمشاريع المزمع إنجازها فوق تراب العمالة أو الإقليم المعني
7. دراسة كل قضية من القضايا التي يحيلها إليها عامل العمالة أو الإقليم في مجال اختصاصها

اجتماع مرة كل شهر

تتبع اللاتمركز الإداري

عبر بعض التقارير

تقارير قطاعية أو جهوية

مصالح الإدارة المركزية :

- تقوم، بصفة منتظمة، بإعداد تقرير لتقييم أداء المصالح اللاممركزة، ترفعه إلى السلطة الحكومية المعنية قصد البت في خلاصاته، وتوجه نسخة منه إلى والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم حسب الحالة، وذلك للتأكد بصفة خاصة، مما يلي :
  - ✓ مدى تقيدها بالأهداف والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق وكذا بالالتزامات المضمنة في التصاميم المديرية
  - ✓ مدى تنفيذها للالتزامات الملقاة على عاتقها، سواء منها تلك الناتجة عن تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، أو تلك المتعلقة بتنفيذ البرامج والمشاريع التي تسهر على إنجازها في إطار الاتفاقيات أو العقود المبرمة بشأنها
  - ✓ مدى التزامها بالإجراءات الواجب التقيد بها في ممارستها لاختصاصاتها

الكتابة العامة للشؤون الجهوية :

- إعداد تقارير دورية، ترفع إلى اللجنة الجهوية للتنسيق، حول حصيلة تنفيذ السياسات العمومية والقطاعية على مستوى الجهة، بتنسيق وثيق مع مصالح الدولة اللاممركزة والمؤسسات والهيئات العاملة بالجهة

تقارير وطنية

السلطات الحكومية :

يتعين على جميع السلطات الحكومية موافاة اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري، قبل نهاية كل سنة، بتقرير مفصل يتضمن المعطيات التالية :

- الاختصاصات التي تم نقلها إلى المصالح اللاممركزة للدولة التابعة لها خلال السنة الجارية
- الاختصاصات المزمع نقلها إلى المصالح اللاممركزة للدولة التابعة لها برسم السنة أو السنوات الموالية
- جدول بياني حول توزيع الموارد البشرية بين الإدارات المركزية والمصالح اللاممركزة للدولة التابعة لها على مستوى الجهة وعلى مستوى العمالة أو الإقليم
- التدابير المقترحة لتعزيز سياسة اللاتمركز الإداري، عند الاقتضاء

الكتابة العامة للشؤون الجهوية :

- إعداد التقرير السنوي لمنجزات اللجنة الجهوية للتنسيق واقتراحاتها بشأن تعزيز اللاتمركز الإداري والرفع من نجاعة وفعالية أداء المصالح اللاممركزة على المستوى الجهوي : يبعثه والي الجهة بعد المصادقة عليه من طرف هذه اللجنة، إلى اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري قبل متم شهر مارس من كل سنة

الكتابة الدائمة للجنة الوزارية للاتمركز الإداري :

- تعد تقريرا سنويا حول حصيلة أعمال اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري، التي تعمل على نشره بجميع الوسائل المتاحة بعد المصادقة عليه

خارطة الطريق لتنفيذ ورش اللاتمركز الإداري

محددات خارطة طريق تفعيل ورش اللاتمركز الإداري

6 محاور	آليات التنزيل والحكامة	التنظيم والهياكل الإدارية	تدبير الموارد البشرية	المراقبة والتدبير المالي والمحاسبي	التفويض	التكوين والتواصل
5 أطراف معنية	رئاسة الحكومة	وزارة الداخلية	وزارة الاقتصاد والمالية	الأمانة العامة للحكومة	وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية	
3 آجال التنفيذ	2019	2020	2021			

المواد 22 و 45 من الميثاق الوطني للاتمركز الإداري

23 إجراء

خارطة طريق تفعيل ورش اللاتمركز الإداري

المحور الأول : آليات التنزيل والحكامة

	الإجراءات المبرمجة	المادة المرجع	الأطراف المعنية	2018	2019	2020	2021
1	إصدار نص تنظيمي يحدد نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري	20	وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية				
2	إعداد التصاميم المديرية للاتمركز الإداري من طرف كافة القطاعات المعنية في أجل أقصاه ستة أشهر (Max 27/36) من تاريخ دخول النص التنظيمي للتصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري مع إمكانية تحيينها سنويا	20 و 22	القطاعات الوزارية				
3	شروع اللجنة الدائمة في ممارسة مهامها (كتابة اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري)	43	وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية				
4	عقد الاجتماع الأول للجنة الوزارية للاتمركز الإداري، تحت رئاسة رئيس الحكومة، على أن تعقد الاجتماعات اللاحقة على رأس كل ثلاثة أشهر	38 و 41	وزارة الداخلية الأمانة العامة للحكومة وزارة الاقتصاد والمالية وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية				
5	الشروع في تنزيل التصاميم المديرية للاتمركز الإداري على المستوى الجهوي في إطار تعاقدي بين القطاعات الوزارية ووالي الجهة ورؤساء التمثيليات الإدارية الجهوية المعنية	22	وزارة الداخلية وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية				
6	موافاة القطاعات الوزارية للجنة الوزارية للاتمركز الإداري، قبل متم السنة، بتقرير يتضمن الاختصاصات التي تم نقلها إلى المصالح اللاممركزة وتلك المزمع نقلها وجدول بياني حول توزيع الموارد البشرية بين الإدارات المركزية واللاممركزة والتدابير المقترحة لتعزيز سياسة اللاتمركز	39	القطاعات الوزارية				

خارطة طريق تفعيل ورش اللاتمركز الإداري

المحور الثاني : التنظيم والهياكل الإدارية

	الإجراءات المبرمجة	المادة المرجع	الأطراف المعنية	2018	2019	2020	2021
7	تنظيم الكتابة العامة للشؤون الجهوية بموجب قرار لوزير الداخلية	33	وزارة الداخلية				
8	تعيين الكتاب العامين للشؤون الجهوية والأطر التابعة للكتابة العامة للشؤون الجهوية	33	وزارة الداخلية				
9	انطلاق أولى اجتماعات اللجان الجهوية للتنسيق تحت رئاسة والي الجهة، على أن تعقد الاجتماعات اللاحقة على رأس كل شهر	32	وزارة الداخلية				
10	مراجعة المرسوم بشأن تحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري الصادر بتاريخ 02 دجنبر 2005 ومطابقة مضامينه مع أحكام الميثاق الوطني الجديد	47	وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية				
11	مراجعة المناظيم الهيكلية (المراسيم والقرارات) للقطاعات الوزارية المتعلقة بتنظيم مصالحها المركزية واللاممركزة مع ملاءمة القوانين المنظمة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الجهوي، عند الاقتضاء، بغاية إدماجها في التصور الجديد	17 و 48	القطاعات الوزارية لجنة تنظيم الهياكل				

خارطة طريق تفعيل ورش اللاتمركز الإداري

المحور الثالث : تدبير الموارد البشرية

	الإجراءات المبرمجة	المادة المرجع	الأطراف المعنية	2018	2019	2020	2021
12	مراجعة النصوص المتعلقة بالتعيين في مناصب المسؤولية والمناصب العليا بغرض إدراج مقتضيات تنظيمية تحفز على الإشتغال بالمصالح اللاممركزة	17	وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية				
13	مراجعة النصوص المتعلقة بحركية موظفي الدولة بغرض تدعيم تحفيز إعادة الانتشار	17	وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية وزارة الاقتصاد والمالية				
14	نقل المهام المتعلقة بمنظومة تدبير الموارد البشرية إلى المستوى الجهوي	17	وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية وزارة الاقتصاد والمالية				

خارطة طريق تفعيل ورش اللاتمركز الإداري

المحور الرابع : المراقبة والتدبير المالي والمحاسبي

	الإجراءات المبرمجة	المادة المرجع	الأطراف المعنية	2018	2019	2020	2021
15	نقل الاختصاصات المتعلقة بمنظومة مراقبة أعمال تدبير الموارد البشرية إلى المستوى الجهوي من خلال تدعيم شبكة المصالح اللاممركزة للخزينة العامة للمملكة على المستوى الإقليمي، بالهياكل المختصة بأعمال مراقبة تدبير الموارد البشرية	17	وزارة الاقتصاد والمالية				
16	مراجعة المرسوم رقم 330.66 بسن النظام العام المحاسبة العمومية بشأن تخويل صفة آمر بالصرف جهوي لرؤساء المصالح اللاممركزة على المستوى الجهوي	17	وزارة الاقتصاد والمالية				
17	مراجعة القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية قصد ملاءمته فيما يخص تخويل صفة الآمرين بالصرف الجهويين لرؤساء المصالح اللاممركزة	17	وزارة الاقتصاد والمالية				
18	مراجعة المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية من خلال دراسة إمكانية التحفيز لدعم النسيج المقاولاتي على مستوى الجهة (المقاولات المتوسطة والصغرى)	17	وزارة الاقتصاد والمالية				

خارطة طريق تفعيل ورش اللاتمركز الإداري

المحور الخامس : التفويض

	الإجراءات المبرمجة	المادة المرجع	الأطراف المعنية	2018	2019	2020	2021
19	مراجعة مرسوم 30 أكتوبر 2008 في شأن تفويض الإمضاء عبر توسيع مفهوم التفويض ليشمل تفويض الإختصاص والسلطة والمهام، وعدم حصره في الإمضاء أو التأشير	17	وزارة الاقتصاد والمالية وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية				

خارطة طريق تفعيل ورش اللاتمركز الإداري

المحور السادس : التكوين والتواصل

	الإجراءات المبرمجة	المادة المرجع	الأطراف المعنية	2018	2019	2020	2021
20	تنظيم يوم تواصلي للتعريف بمضامين الميثاق الوطني للاتمركز الإداري	17	وزارة الداخلية وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية				
21	إعداد وتنظيم برنامج تكويني على مستوى كل جهة لفائدة : ▪ الكتاب العامين للشؤون الجهوية وأطر الكتابة العامة للشؤون الجهوية ▪ المصالح اللاممركزة للوزارات	17 و 25	وزارة الداخلية وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية				
22	إعداد وتنظيم برنامج تكويني على مستوى كل جهة لفائدة الموارد البشرية المكلفة بتتبع وتنزيل التصاميم المديري	17	وزارة الداخلية وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية				
23	تنظيم خرجات جهوية للتواصل والتحسيس بالتصور الجديد للإدارة اللاممركزة واختصاصاتها الجديدة	17	وزارة الداخلية وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية				

نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري

نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري

إصدار نص تنظيمي يحدد نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري
المرسوم رقم 2.19.40 الصادر بتاريخ 24 يناير 2019 (الجريدة الرسمة عدد 6746 مكرر – 25 يناير 2019)

- يحدد التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري وفق النموذج المبين بعده

- يتضمن النموذج المحاور التالية :

1. الاختصاصات، سيما تلك ذات الطابع التقريري التي سيتم نقلها إلى المصالح اللاممركزة، وتلك التي يمكن أن تكون موضوع التفويض
2. الموارد البشرية والمادية لتمكين المصالح اللاممركزة من ممارسة الاختصاصات الموكولة إليها
3. الأهداف المراد تحقيقها من قبل المصالح اللاممركزة، ومؤشرات قياس نجاعة أدائها في تحقيق هذه الأهداف
4. البرمجة الزمنية المتعلقة بتنفيذ مضمون التصاميم المديرية

محاور نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري

المحور الأول : الاختصاصات، ولا سيما منها ذات الطابع التقريري التي سيتم نقلها إلى المصالح اللاممركزة للدولة على مستوى الجهة وعلى مستوى العمالة أو الإقليم، طبقا لقواعد توزيع الاختصاصات المنصوص عليها في المواد 14 و15 و16 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.17.618

جرد جميع الاختصاصات والصلاحيات الموكولة إلى المصالح المركزية بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل	جرد الاختصاصات والصلاحيات والمهام التي سيتم نقلها إلى المصالح اللاممركزة للدولة على مستوى جهة :		
	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة

جرد جميع الاختصاصات والصلاحيات الموكولة إلى المصالح المركزية بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل	جرد الاختصاصات والصلاحيات والمهام التي سيتم نقلها إلى المصالح اللاممركزة للدولة على مستوى عمالة أو إقليم :		
	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة

محاور نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري

المحور الثاني : الاختصاصات التي يمكن أن تكون موضوع تفويض إلى المصالح اللاممركزة للدولة على مستوى الجهة وعلى مستوى العمالة أو الإقليم

جرد جميع الاختصاصات والصلاحيات الموكولة إلى المصالح المركزية بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل	جرد الاختصاصات والصلاحيات والمهام التي يمكن أن تكون موضوع تفويض إلى المصالح اللاممركزة للدولة على مستوى جهة :		
	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة

جرد جميع الاختصاصات والصلاحيات الموكولة إلى المصالح المركزية بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل	جرد الاختصاصات والصلاحيات والمهام التي يمكن أن تكون موضوع تفويض إلى المصالح اللاممركزة للدولة على مستوى عمالة أو إقليم :		
	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة

محاور نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري

المحور الثالث : توزيع الموارد البشرية بين المصالح المركزية والمصالح اللاممركزة للدولة على مستوى الجهة وعلى مستوى العمالة أو الإقليم

توزيع الموارد البشرية بين المصالح المركزية والمصالح اللاممركزة للدولة على مستوى الجهة								
الهيآت (المشتركة/ الخاضعة لأنظمة خاصة...)	الإدارة المركزية	المصالح اللاممركزة للدولة على مستوى جهة :						
		السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة		
		الوضعية الحالية	الأهداف المزمع بلوغها	الوضعية الحالية	الأهداف المزمع بلوغها	الوضعية الحالية	الأهداف المزمع بلوغها	

توزيع الموارد البشرية بين المصالح المركزية والمصالح اللاممركزة للدولة على مستوى العمالة أو الإقليم								
الهيآت (المشتركة/ الخاضعة لأنظمة خاصة....)	الإدارة المركزية	المصالح اللاممركزة للدولة على مستوى عمالة أو إقليم :						
		السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة		
		الوضعية الحالية	الأهداف المزمع بلوغها	الوضعية الحالية	الأهداف المزمع بلوغها	الوضعية الحالية	الأهداف المزمع بلوغها	

محاور نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري

المحور الرابع : توزيع الموارد المادية بين المصالح المركزية والمصالح اللاممركزة للدولة على مستوى الجهة وعلى مستوى العمالة أو الإقليم

توزيع الموارد المادية بين المصالح المركزية والمصالح اللاممركزة للدولة على مستوى الجهة							
الموارد المادية	الإدارة المركزية	المصالح اللاممركزة للدولة على مستوى جهة :					
		السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة	
		الوضعية الحالية	الأهداف المزمع بلوغها	الوضعية الحالية	الأهداف المزمع بلوغها	الوضعية الحالية	الأهداف المزمع بلوغها

توزيع الموارد المادية بين المصالح المركزية والمصالح اللاممركزة للدولة على مستوى العمالة أو الإقليم							
الموارد المادية	الإدارة المركزية	المصالح اللاممركزة للدولة على مستوى عمالة أو إقليم :					
		السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة	
		الوضعية الحالية	الأهداف المزمع بلوغها	الوضعية الحالية	الأهداف المزمع بلوغها	الوضعية الحالية	الأهداف المزمع بلوغها

محاور نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري

المحور الخامس : تحديد الأهداف المراد تحقيقها من قبل المصالح اللاممركزة للدولة على مستوى الجهة والعمالة أو الإقليم في ضوء الاختصاصات التي سيتم نقلها إليها ومؤشرات قياس نجاعة أدائها في تحقيق هذه الأهداف

تحديد الأهداف المراد تحقيقها من قبل المصالح اللاممركزة للدولة على مستوى جهة ..... في ضوء الاختصاصات التي سيتم نقلها إليها ومؤشرات قياس نجاعة أدائها في تحقيق هذه الأهداف

الهدف رقم 1 :.....

تحديد مؤشرات قياس نجاعة الأداء لتحقيق هذا الهدف				
المؤشر	وحدة القياس	السنوات		
		السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
المؤشر رقم 1 :.....				
المؤشر رقم 2 :.....				
المؤشر رقم 3 :.....				

تحديد الأهداف المراد تحقيقها من قبل المصالح اللاممركزة للدولة على مستوى عمالة أو إقليم ..... في ضوء الاختصاصات التي سيتم نقلها إليها ومؤشرات قياس نجاعة أدائها في تحقيق هذه الأهداف

الهدف رقم 1 :.....

تحديد مؤشرات قياس نجاعة الأداء لتحقيق هذا الهدف				
المؤشر	وحدة القياس	السنوات		
		السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
المؤشر رقم 1 :.....				
المؤشر رقم 2 :.....				
المؤشر رقم 3 :.....				

لائحة القطاعات الوزارية المعنية والغير المعنية

#	القطاع الوزاري المعني
1	وزارة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة
2	وزارة الفلاحة والصيد البحري - قطاع الفلاحة
3	وزارة الفلاحة والصيد البحري - قطاع الصيد البحري
4	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة - قطاع الماء
5	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة - قطاع الطاقة والمعادن
6	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة - قطاع البيئة
7	وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي
8	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
9	وزارة الصحة
10	وزارة الشباب والرياضة
11	وزارة السياحة
12	وزارة السكنى وسياسة المدينة
13	وزارة الداخلية
14	وزارة الثقافة
15	وزارة التكوين المهني
16	وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني
17	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر
18	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

#	القطاع الوزاري المعني - تابع
19	وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية
20	وزارة التربية الوطنية
21	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك
22	وزارة الاقتصاد والمالية
23	وزارة الاتصال
24	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
25	المندوبية السامية للتخطيط
26	المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير
27	المندوبة السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

#	القطاع الوزاري الغير المعني
28	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة
29	وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
30	وزارة العدل
31	وزارة الشؤون العامة والحكامة
32	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون
33	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
34	المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
35	الأمانة العامة للحكومة
36	إدارة الدفاع الوطني

آجال التنفيذ

	الإجراءات	الآجال	2018	2019	2020	2021
1	إعداد الميثاق	الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الـ19 لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين بتاريخ 29 يوليوز 2018 : لا يتعدى نهاية أكتوبر 2018				
2	تنفيذ الميثاق الوطني للاتمركز الإداري	المادة 48 من الميثاق : تاريخ النشر بالجريدة الرسمية 27 دجنبر 2018				
3	إصدار النص التنظيمي لنموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري	لا يتعدى 30 يوما من تاريخ نشر الميثاق بالجريدة الرسمية – أي قبل 27 يناير 2019 (نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 25 يناير 2019)				
3	إعداد التصاميم المديرية للوزارات	المادة 22 من الميثاق : 6 أشهر بعد صدور النص التنظيمي لنموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري الرسمية (قبل 25 يوليوز 2019)				
4	إنجاز التصاميم المديرية للاتمركز الإداري	3 سنوات ابتداء من تاريخ صدور الميثاق				

شكـــــرا لـــكم